تمهيد

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي بدأ العالم يبدي انزعاجا وقلقا بالغا حول بعض القضايا البيئية مثل التلوث واستنزاف مصادر الطاقة. وأخذ هذا القلق بالتزايد بشكل آبير مع مطلع السبعينيات، حيث برزت إلى السطح بعض القضايا المعقدة مثل التغير المناخي العالمي، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث فضلا عن سوء تعامل الإنسان مع البيئة.

وعلى ضوء هذه المتغيرات فقد برزت جمعيات وهيئات مختلفة ومتعددة حول العالم تنادي بالمحافظة على البيئة. وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات في العالم بهذا الصدد.

واستجابة لهذه التشريعات والنداءات من الهيئات الرسمية والغير رسمية، فقد بدأت العديد من المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها وأنشطتها، وذلك بإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها. ومن هنا بدأ الاهتمام يتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطةالمختلفة. وللتعرف أكثر على هذا الموضوع سنتطرق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول : المؤسسة الاقتصادية والإهتمامات البيئية ؛**
- **المبحث الثاني :المسؤولية البيئية ، الفعالية البيئية والسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية ؛**
- **المبحث الثالث : نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية ؛**
- **المبحث الرابع : ممارسات البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛**
- **المبحث الخامس :التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والإهتمامات البيئية

المطلب الأول: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبيئة

لقد تعاملت المؤسسات مع البيئة كمعطي مجاني وبأنها موارد غير منتهية لهذا لازالت حتى الآن تمارس أدوارا سلبية اتجاه البيئة، كما أن المبادئ التي قامت عليها المؤسسات في كثير من الأحيان هي ذات تأثير سلبي ولعل من بين هاته المبادئ ما يلي[1]:

❖ **تغليب الجوانب الفنية والاقتصادية على الجوانب الاجتماعية والبيئية:** ويبرز هذا من خلال توجه المؤسسات نحو الإنتاج والتسويق، ثم استهلاك هاته المنتجات دون النظر إلى ما بعد الإنتاج والاستهلاك حيث تتحول إلى نفايات موجودة في كل مكان، كما أن توجه المؤسسات دائما نحو الإنتاج الكثير والربح الكبير دون مراعاة الجانب البيئي ستكون نتيجته حتما تلويث كبير للبيئة.

❖ **إهمال المؤسسات التكاليف المتعلقة بالبيئة عندما تكون هي طرف في المعادلة:** إن الموارد البيئية دائما ما كانت عنصرا في العملية الإنتاجية للمؤسسات، وأن هاته الموارد عند استعمالها في العملية الإنتاجية تعتبر فيما بعد العملية الإنتاجية كتكاليف خارجية تتحملها البيئة والمجتمع، كما يجب على المؤسسات العاملة تحمل مسؤوليتها تجاه هاته الموارد باعتبارها تكاليف داخلية في عملياتها الإنتاجية وبالتالي تتحملها هاته المؤسسات.

إلا أن المؤسسات ظلت مؤكدة على أن موارد البيئة هي موارد مجانية، لكن سرعان ما أصبحت الضغوطات تزداد على المؤسسات فكان لزاما عليها الانتقال من مبدأ المجتمع يدفع إلى مبدأ الملوث يدفع.

❖ **تغليب منظمات الأعمال للمصالح قصيرة الأمد على المصالح طويلة المدى:** ويكون ذلك من خلال التوجه نحو تحقيق الأرباح في الآجال القصيرة دون مراعاة الآثار السلبية على البيئة، كما أن الإستراتيجية التي تسير عليها معظم المؤسسات هي العمل وفق منطق الأعمال وذلك من خلال استغلال المورد بقوة وعند الانتهاء منه تنتقل إلى الموارد الأخرى.

❖ **النظرة الضيقة المباشرة للمؤسسات على حساب النظرة الأشمل وغير المباشرة:** رغم أن المؤسسات دائما ما تحاول تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق الاستجابة المثلى لحاجيات الزبون مقارنة بالمنافسين، إلا أنها لم تقم بذلك في الجهة المقابلة مع البيئة، والواقع أن المؤسسات تعاملت بنظرة ضيقة اتجاه مسؤوليتها البيئية.

[1] نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2012، ص9.

❖ **اعتماد المؤسسات التكنولوجيا على حساب البيئة:** ويظهر في بدء الأمر أن اعتماد المؤسسات على قدراتها التكنولوجية كان من أجل التخفيف من مشكلاتها البيئية، لأن هاته المؤسسات كانت تعتقد أن التكنولوجيا هي الحل لكل المشكلات، إلا أنها سارت بهذه التكنولوجيا الملوثة إلى أبعد الحدود فالمؤسسات في الغالب تميل إلى معالجة التلوث بعد وقوعه بدلا من الوقاية منه من حيث المبدأ.

المطلب الثاني: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ومحدداته

الفرع الأول: محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة

يتحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه قضايا البيئة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من العوامل، هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الخارجي، وتتمثل في[1]:

أولا. الضغوطات الحكومية: تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها وعند وضعها للسياسة البيئية تركز على:

1. **<u>الأدوات التنظيمية</u>:** تتشكل هذه الأدوات من مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة التقيد بها وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير:

- **معايير جودة البيئة:** هي أهداف عامة لجودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات؛
- **معايير الانبعاثات:** تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان ما مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما؛
- **معايير المنتج:** من أحدث استخدامات هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية(متطلبات التعبئة والتغليف، والعلامة البيئية) هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج؛
- **معايير الطرائق:** تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل أساليب الإنتاج النظيف والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها.

2. **<u>الأدوات الاقتصادية:</u>** هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين **بيقو وكواز**:

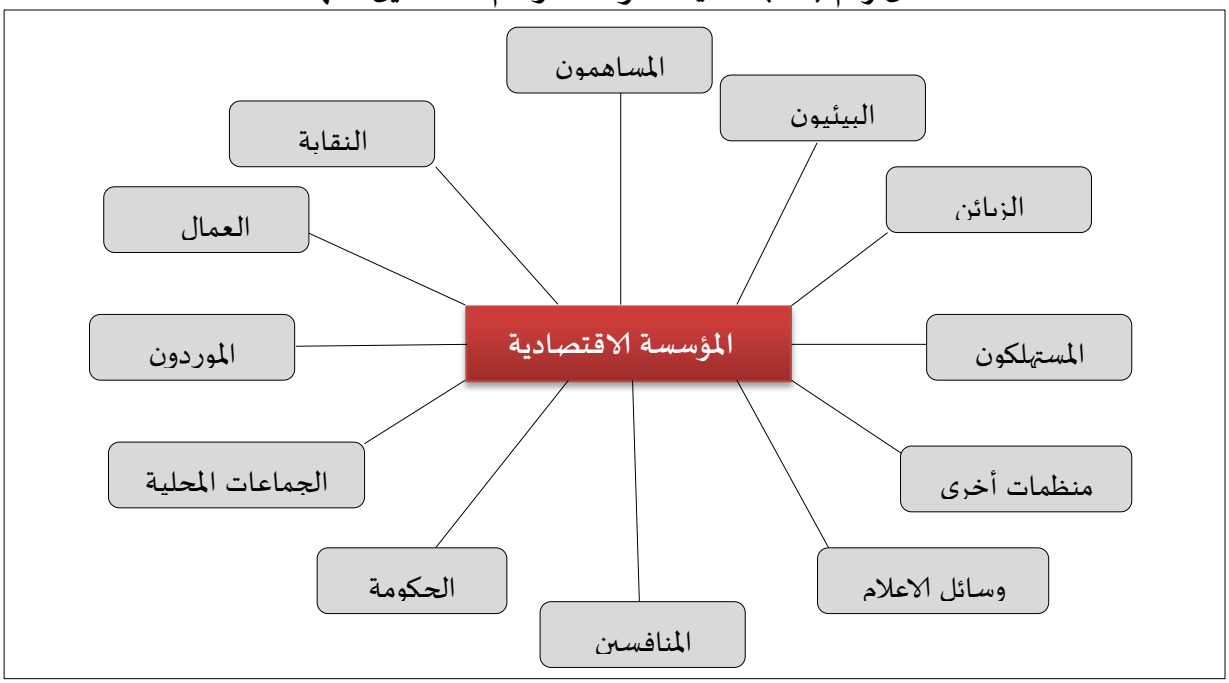
[1] محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7، 2010، ص11-19.

- **مقاربة بيقو:** تستند هذه المقاربة على مبدأ الملوث الدافع والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الضرر الذي تسبب فيه وتركز على الجباية(الرسوم)، شبه الجباية(الإتاوات) والإعانات وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين؛
- **مقاربة كواز:** يستند طرحه على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع التي يحدد لها سعرا وينظم استغلالها.

3. **<u>المقاربات الطوعية:</u>** هي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال كما تشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات من جهة أخرى.

ثانيا. تأثير الأطراف ذات المصلحة: تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، هذه الضغوطات تضع المؤسسات أمام مشكلة مدى شرعية نشاطها لذلك تتدخل الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة لتمارس عليها ضغوطات من أجل تصحيح سلوكها استجابة لتطلعات الرأي العام، والشكل التالي يوضح أهم المتعاملين الذين يشكلون ظغوطات بيئية على المؤسسة:

شكل رقم (2-1): محيط المؤسسة وأهم المتعاملين معها



المصدر: عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر- دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008،ص67.

ثالثا. الفرص الاقتصادية: إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقاربة بيئية لتسويق منتجاتها كمؤسسة خضراء، كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية[1]:

1. **المحفزات التسويقية:** تمتلك المؤسسات التي تقدم منتجات وخدمات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية أكبر لأنها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية، فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الإدارة البيئية تزيد من القوة التسويقية للمؤسسة.
2. **التميز التنافسي:** تسعى المؤسسة إلى إنتاج سلع وخدمات أحسن من سلع المنافسين وتأكيد حالة من الاختلاف بين المؤسسة ومنافسيها في الأسواق شديدة المنافسة.
3. **المردودية:** أصبحت الكثير من المؤسسات على قناعة بأن أرباحها لا تتحقق بصورة جيدة إذا كان الاقتصاد متناقضا أو مهددا بالانهيار نتيجة المشاكل البيئية.

رابعا. أخلاق المديرين: أثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير مؤسساتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية وعليه لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في مؤسساتهم[2].

خامسا. العوامل الموقفية: تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، يمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية.

الفرع الثاني: أصناف السلوكيات البيئية

يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات[3]: السلوك البيئي الدفاعي، السلوك البيئي الممتثل والسلوك البيئي الواعي.

1. **السلوك البيئي الدفاعي:** يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الاقتصادية الفورية فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح، المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت

[1] حسيبة بلعيدان، **البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن وحدة دهن الشراقة-** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص93.

[2] Elisabeth Laville, **L'entreprise verte**, 3eme édition, Pearson Education, Paris, 2009, p31.

[3] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة. هذا الصنف من السلوك بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.

2. السلوك البيئي الممتثل(المساير): تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك، حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح بذلك، هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها. ويعد السلوك البيئي المساير الأكثر شيوعا بين المؤسسات.

3. السلوك البيئي الواعي: يسمى أيضا بالسلوك الإستباقي وتنتهجه المؤسسات بغية تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية ، ومن قواعد الإدارة الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه، أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: المقاربة الطوعية في المؤسسة الاقتصادية

سنتناول الطرق الطوعية كأداة لالتزام المؤسسة بأدائها البيئي بهدف التخلص من القيود التي تفرضها عليها الطرق القانونية والاقتصادية.

وتعرف المقاربة الطوعية بأنها الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا بتحسين أدائها البيئي.

الفرع الأول: أسباب التزام المؤسسات بالمقاربات الطوعية

قبل التطرق للطرق الطوعية من المفيد تحديد الأسباب التي تجعل المؤسسة تلتزم طواعية بضابط بيئي يولد لها تكاليف إضافية، تتمثل هذه الأسباب في:

1. يمكن أن تؤدي المقاربة الطوعية التي تلتزم بها المؤسسات الملوثة إلى الحصول على شهرة خضراء والتي تشكل عنصرا لإستراتيجية تنويع المنتجات بالتالي تأمل المؤسسة زيادة أرباحها من خلال ارتفاع المبيعات أو الأسعار وهذا ناتج عن نوعية بيئية أعلى.

2. ترفق المقاربات الطوعية أحيانا بالتزام السلطات العمومية بعدم وضع أدوات أخرى ما عدا في حالة فشل المقاربات الطوعية، وبشكل مماثل يمكن التزام المؤسسة بالمقاربات الطوعية بهدف التأثير على قرار السلطات في اتجاه سياسة أقل صرامة، وبالتالي فإن الفائدة من التزام المؤسسات يصدر من إمكانية النجاة من قانون أكثر تكلفة.

الفرع الثاني: أشكال المقاربات الطوعية

1. **برامج عمومية طوعية:** تكون مقترحة من طرف السلطات العمومية حيث تعد التزامات تستطيع المؤسسات من خلالها(لو أرادت ذلك) الاكتتاب أو التسجيل فرديا.
2. **اتفاقيات طوعية متفاوض عليها:** يشير هذا النوع من المقاربات الطوعية إلى التزامات معرفة بموجب اتفاقية بين الجهاز المكلف بالسياسة البيئية والمؤسسة المعنية.
3. **الالتزامات أحادية الجانب:** والتي يتم اتخاذها مباشرة من قبل المؤسسات دون تدخل الدولة.
4. **اتفاقيات مباشرة بين الملوثين ومختلف الأطراف الأخرى.**

الفرع الثالث:أهداف المقاربات الطوعية

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تبدو أقل تكلفة من الأدوات التقليدية؛
- يسهل إشراك المؤسسات في عملية صياغة السياسة، ويزيد في تحفيز رؤساء المؤسسات على إنجاز الأهداف البيئية وتحقيق تطورات بيئية؛
- المؤسسات التي تعمل طواعية على حماية البيئة يمكن مكافأتها بطلبيات خضراء متزايدة، علاوة على ذلك تحسين سمعتها لدى المستهلك؛
- الاستخدام الأمثل للموارد داخل المؤسسة؛
- تعديل في طرق التشغيل والعمليات الصناعية وتغيير التكنولوجيا المستخدمة إذا لزم الأمر إضافة إلى الحد من الآثار السلبية على البيئية طول مدة حياة المنتج مع إدخال الاعتبارات البيئية في تصميمه، مما يسهل استخدامه وصيانته وتدوير الجزء الأكبر منه عند نهاية الاستخدام.

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية، الفعالية البيئية والسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: المسؤولية البيئية، عناصرها ودوافع تبنيها

تعتبر المسؤولية البيئية،الفعالية البيئية والسياسة البيئية مفاهيم حديثة النشأة ذات أهمية بالغة تجمع بين نشاطات المؤسسة ودورها البيئي وذلك في إطار التوفيق بين الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على البيئة.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية البيئية وعناصرها

أولا: مفهوم المسؤولية البيئية

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد، والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة.

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسات على أنها "عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة"[1] .

ويعرفها **الدكتور نجم عبود نجم** على أنها "إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال، وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها أو يفسدها أو يلوثها أن يتحملها"[2].

ثانيا: عناصر المسؤولية البيئية

تتكون المسؤولية البيئية من ثلاث ركائز رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح. ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال ما يلي[3]:

1. التعهدات البيئية: وتكون المؤسسة مسئولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

- تبني رؤية مؤسسية بهدف دعم حماية البيئة؛
- اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛

---

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، فيفري 2012، الجزائر، ص3.

[2] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] ساسي سفيان،**المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، مارس2014،ص9.

- معرفة ما إذا كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2. إدارة الموارد والطاقة: في هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛
- إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3. المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح[1]: وعلى أساس هذه النقطة تكون المؤسسة مسئولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

- الالتزام بمبادئ الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤوليتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقة؛
- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

الفرع الثاني: دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية في الوقت الحالي ضروريا رغم عدم وجوبه قانونا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها هو طابع الإجبار.

أولا: أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية: من أهم هذه الأسباب ما يلي[2]:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] منية غريب، ساسي سفيان، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**،دراسة ميدانية تحليلية،جامعة الطارف،الجزائر، ص353.

- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل مع البيئية؛
- تحسين صورة المؤسسة بيئيا؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ثانيا: أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط،كما هو موضح في ما يلي[1]:

- **المتطلبات الحكومية:** المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية
- **المستهلكين:** لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الرئيسية في تحديد رغباتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها.
- **المتطلبات التعاقدية:** إن القلق الخاص بشؤون البيئية وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته قد غير من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم.
- **المساهمين والمستثمرين:** حيث أن الضغوطات المتزايدة من جانب هذه الفئة على إدارة المؤسسة دفعها لتقديم المعلومات الواضحة عن الأداء المالي أو البيئي نتيجة لقناعتهم بأن الممارسات البيئية السيئة قد يترتب عنها غرامات مالية وعقوبات تصل في بعض التشريعات إلى حد الإغلاق وبالتالي التأثير على الأرباح العائدة على المساهمين[2].

[1] نفس المرجع.

[2] ياسر العدوان، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010،ص31.

المطلب الثاني: الفعالية البيئية وأبعادها

الفرع الأول:مفهوم الفعالية البيئية

تعبر الفعالية البيئية عن مفهوم تسييري يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخراج المستوى الأمثل من الموارد والطاقة مع تخفيض الانبعاث وتوظف الفعالية البيئية بربط المؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة ويمكن تطبيقها على كل نشاطات المؤسسة من صنع المنتج وتنميته وتسويقه وتوزيعه، وهي تعبر عن منطق تسييري مفاده إنتاج القيمة من خلال أقل استهلاك.

الفرع الثاني: أبعاد الفعالية البيئية

تتمثل أبعاد الفعالية البيئية في:

- تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات؛
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج)؛
- تخفيض الانبعاثات السامة؛
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة؛
- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- تدعيم استدامة المنتجات(زيادة دورة حياة المنتج)؛
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

المطلب الثالث: السياسة البيئية وعناصرها

الفرع الأول: مفهوم السياسة البيئية

توجب المسؤولية البيئية على المؤسسة وضع وتطوير نظرة طويلة الأجل لتدعيم حماية البيئة وامتثالها لدورها الفعال في المجتمع، ويجب على المؤسسة كذلك أن تعالج عملياتها غير المساعدة على ذلك، ويتوجب على المؤسسة كذلك توفير نوافذ الإفصاح على تأثيراتها البيئية الماضية والحاضرة لأصحاب المصالح في المجتمع.

وتتمثل السياسة البيئية في "إعلان إدارة المؤسسة لتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة، ويجب أن تكون السياسة البيئية أساسا وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظورا موحدا فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل المنظمة ككل. فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل المنظمة، وإن على كل فرد أن يفهم أبعاد

السياسة البيئية وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف التي تريد المنظمة تحقيقها"[1].

كما تعرف السياسة البيئية على أنها "بيان من قبل المنشأة لأهدافها ومبادئها بأدائها البيئي الإجمالي الذي يقدم إطار عمل، ووضع الأهداف البيئية للمنشأة"[2].

الفرع الثاني: عناصر السياسة البيئية

تتمثل عناصر السياسة البيئية في:

- مدى تناسب السياسة البيئية المتبناة مع طبيعة عمليات المنشأة؛
- الالتزام بحماية البيئة ومنع التلوث؛
- الالتزام بالواجبات القانونية والاشتراطات البيئية؛
- تصميم الإطار العام لوضع ومراجعة الأهداف البيئية؛
- يجب توثيق وكتابة السياسة البيئية وتحقيق قبول العاملين بها.
- التأكد من إعلان السياسة على الجمهور.

المطلب الرابع: المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني المسؤولية البيئية

تعد القدرة التنافسية عاملا في تحديد مدى استمرارية ونجاح المؤسسة لذلك تسعى المؤسسات إلى تعزيز قدرتها التنافسية بالعمل على تهيئة ميزات تنافسية تتيح لها التميز والتفوق على المؤسسات الأخرى بإتباع إستراتيجية تنافسية يمكن أن تشمل مجالات متنوعة وإن التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في تحسين قدرتها التنافسية في عدة مجالات من أبرزها:

1. **رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف**: ترتبط التنافسية في الأسعار إلى حد كبير بالإنتاجية فكلما كانت إنتاجية المؤسسة أعلى وكانت تكاليفها أقل ستتمكن من تحديد أسعار إما أقل من منافسيها بقبول هامش اقل من الربح أو أن تختار أن تبيع بنفس سعر البيع لدى المنافسين وتحقق بذلك هامش ربح أعلى.
2. **تحقيق مزايا تسويقية:** تمتلك المؤسسة التي تنتج منتجات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية أكبر لكونها تساعد العملاء على تحقيق أهدافهم البيئية.

[1] ياسر شاهين، **البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني**، جامعة فلسطين الأهلية- بيت لحم- فلسطين، ص 4.

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000**، دار الكسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص186.

3. **تحسين الأداء الإداري:** إن الخلافات بين القائمين على المؤسسة وموقفهم من الجباية غالبا ما ترتبط بالملوثات وبذلك تمثل تهديدا لشرعية وبقاء المؤسسة، وهكذا فان الرهانات البيئة هي مصدر الضغوط الاجتماعية التي يجب على المؤسسة ان تعرفها، تحللها وتتوقعها.
4. **تحقيق الكفاءة البيئية:** وتتحقق الكفاءة البيئية من خلال العوامل التالية:
   - التركيز على خدمة العميل؛
   - التركيز على الجودة؛
   - منح اعتبارا أكثر لحدود الطاقة البيئية؛
   - تجديد منظور دورة الحياة.

المبحث الثالث: نظام الإدارة البيئية

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى استفحال مظاهر التلوث البيئي منذ النهضة الصناعية في القرن 18، ازداد الوعي العالمي بضرورة حماية البيئة. وكان إرساء وتعزيز منظومة للإدارة البيئية من الالتزامات الهامة في استغلال الموارد وإدارة المؤسسات في ظل السعي للحصول على شهادة دولية(ISO14000) بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية. وتعتبر الإدارة البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية من الأدوات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الإدارة البيئية

الفرع الأول: مفهوم الإدارة البيئية

تعريف غرفة التجارة الدولية: تعرف غرفة التجارة الدولية الإدارة البيئية على أنها إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تضمن عدم وجود أثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة، وذلك عبر جميع المراحل بدآ بالتخطيط والتصميم وصولا إلى المنتج التام[1]؛

تعريف الأمم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة الإدارة البيئية بأنها وضع الخطط والسياسات البيئية من اجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشاريع الصناعية على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية[2].

الفرع الثاني: أهمية الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادي

تكمن أهمية الإدارة البيئية في النقاط التالية[3]:

---

[1] عثمان حسن عثمان، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي:التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف،2008، ص523.

[2] الصرن رعد حسن، **نظم الإدارة البيئية والايزو14000**، دار الرضا للنشر، سوريا، ط1، 2001، ص34.

[3] نفس المرجع، ص520.

- **يحسن الأداء البيئي:** إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجئات غير السارة ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة، ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة وإيجاد الحلول المسبقة.
- **يدعم ويرفع من التنافسية:** إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح، كما يمكن أن تساعد المؤسسة على الدخول في أسواق جديدة.
- **توفير الأموال:** إن نظام إدارة البيئية يمكن أن يوفر للمؤسسة العديد من البدائل لتحسين الأداء فهو يساعدها على التخلص من النفايات ومنع التلوث والحفاظ على الموارد وتوفير الأموال وتخفيض تكاليف التشغيل.
- **يحسن صورة المؤسسة:** إن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ليست له انعكاسات داخلية فحسب بل تمتد انعكاساته إلى خارج المؤسسة من خلال التعرف على معدلات التلوث المنبعث من المؤسسة ومدى مطابقتها مع المعايير المسموح بها.
- **يحافظ على الأفراد الحاليين ويشجع على توظيف المزيد:** تعتبر مواضيع مثل البيئية والصحة والسلامة من المواضيع التي تستحوذ على اهتمامات الأفراد العاملين فإدارة البيئية يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء في هذه المجالات وبالتالي ترتفع الروح المعنوية ويزداد الرضا مما يؤدي إلى المحافظة عليهم وتوظيف المزيد عند الحاجة.
- **يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية:** إن الإدارة البيئية تساعد المؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية القانونية وهو ما يضمن لها على المدى القصير عدم الوقوع في التجاوزات وما يترتب عنها من مضاعفات أما على المدى البعيد فتساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوقيت وحجم الاستثمارات التي تستجيب للإجراءات المستقبلية.

المطلب الثاني: ماهية نظام إدارة البيئية

تعرف منظمة الايزو الأداء البيئي على أنه: النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالإبعاد البيئية والتي يتم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة[1].

الفرع الأول: مفهوم نظام الإدارة البيئية

تعريف منظمة الايزو: تعرفه على انه: جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها[2]

تعريف الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة: يعتبر نظام إدارة البيئة EMS مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمكن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية.

شهدت السنوات الأخيرة عددا من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستوى الإقليمي والعالمي BS7750في انجلترا، وNSF110 في الولايات المتحدة وEMAS في الاتحاد الأوروبي والمواصفات القياسية العالمية الجديدة ISO14000 وتعبر هذه الأخيرة خلاصة جهد استمر لسنوات لدراسة وتطوير المقاييس العالمية ضمن المجال البيئي وقد قارب عدد هذه المقاييس واحد وعشرون لتشكل الأساس لنظام الإدارة البيئية في المؤسسات حيث تعد سلسلة من المقاييس لتقويم الأداء البيئي للمؤسسة و تحديد مدى توافقها مع المتطلبات الخاصة بأنظمة الإدارة البيئية[3].

الفرع الثاني: خصائص نظام الإدارة البيئية

يؤمن تنفيذ إحدى أنظمة الإدارة البيئية للمنظمة إطار عمل لتحقيق مستوى عال من الأداء البيئي الذي يلزم المنظمات بالسيطرة على التلوث وإجراء تحسينات مستمرة وتقدم أنظمة الإدارة البيئية للمنظمات أسلوبا تنظيميا في إدارة الالتزامات والتعهدات البيئية بطريقة ثابتة ومنظمة وإن أداء المنظمة لوظيفتها بشكل جيد يعود للخصائص التالية[4]:

- تنشئ أعلى مستوى من التزام المنظمة بمنع التلوث؛
- تحدد المستلزمات القانونية والتنظيمية؛

---

[1] عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية- حالة الجزائر-**، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي21و22 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص، 84.

[2] إيثار عبد الهادي أل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14000: 2004، دراسة حالة في الشركات العامة لصناعة البطاريات معمل بابل**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السبعون، بابل، العراق، 2008،ص 118.

[3] الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص100.

[4] مشان عبد الكريم، دور **نظام الإدارة البيئية، في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص41.

- تحدد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها؛
- تشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية؛
- تؤسس إجراءات تحقق مستويات بيئية مستهدفة؛
- تخصص الموارد وتضع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب من الأداء البيئي على أساس ثابت؛
- تقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدى الملائمة والحاجة إلى التحسين.

الفرع الثالث:أهمية تبني نظام الإدارة البيئي

إن تبني نظم الإدارة البيئية في المؤسسات ذو أهمية كبيرة وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- تحقيق وفورات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة؛
- القدرة على إجراء دراسات التحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمؤسسة؛
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة وحماية البيئة داخل المؤسسة؛

المطلب الثالث : سلسلة المواصفات القياسية ISO14000 ومشتقاتها

الفرع الأول: مفهوم سلسلة المواصفات الدولية ISO14000

هي عبارة عن مجموعة من المواصفات طورتها اللجنة TC 207 في منظمة ISO تزود المنظمات بهيكل لإدارة التأثير البيئي والسيطرة عليه كما تقدم مجموعة من الأدوات والموجهات الشاملة بهدف تطوير وتنفيذ وصيانة وتقويم السياسات والأهداف البيئية وتسعى باستمرار لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها.

وتتكون السلسلة من مجموعة من المواصفات الطوعية المكملة للمتطلبات الإلزامية التي تفرضها السلطات المعنية من خلال التعليمات والضوابط البيئية وبفضل مرونتها ومشاركة جهات مختلفة في إعدادها اكتسبت قبولا عالميا ساعد على توفير فهم دولي مشترك للقضايا البيئية وكيفية التعامل معها كما ساعد على تحسين الأداء البيئي.

الفرع الثاني: أهداف سلسلة المواصفات الدولية ISO14000

تتمثل أهداف سلسلة المواصفات الدولية ISO14000 في:

- تقليص عوائق التجارة بسبب المواصفات الوطنية المتباينة؛
- ترويج مفهوم مشترك للإدارة البيئية؛

- تعزيز قدرة المنظمات لقياس الإجراءات والتحسينات في الأداء البيئي؛
- وضع المتطلبات الموحدة للتسجيل للمنظمات اللاتي تتطابق أنظمتها البيئية مع هذه المواصفات؛

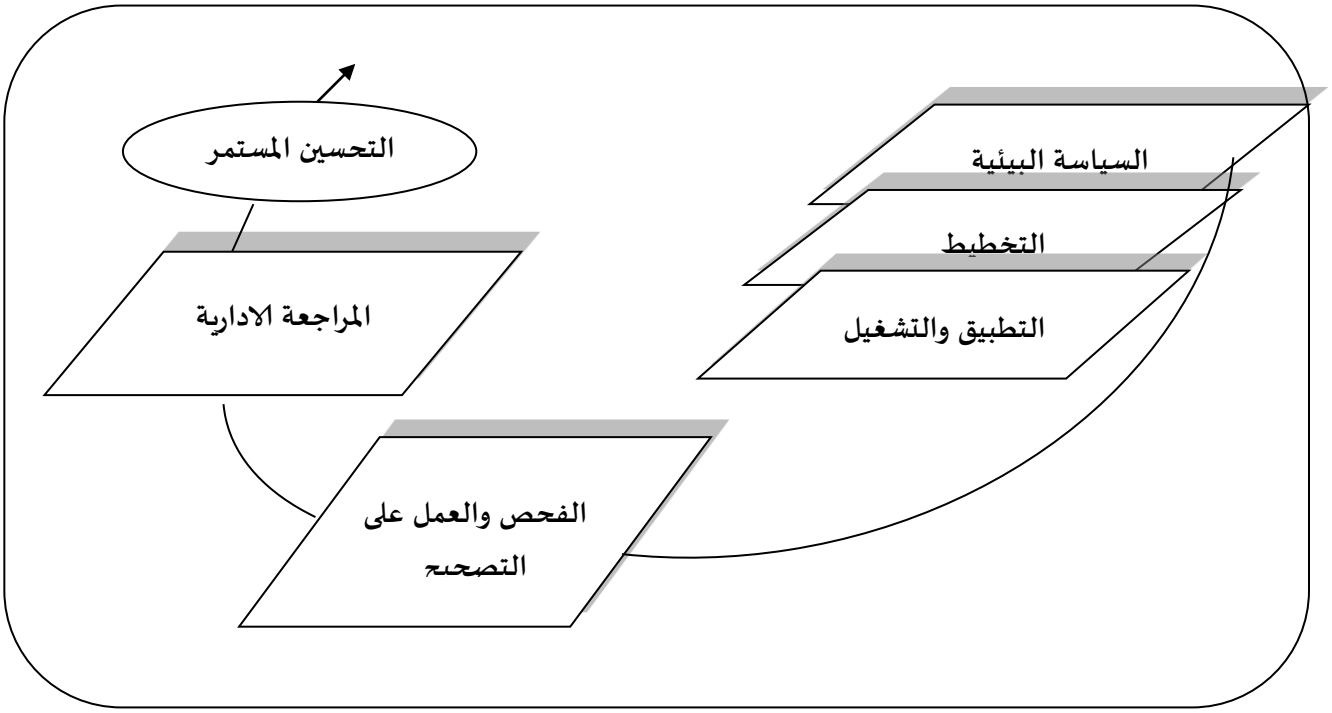
المطلب الرابع: مزايا وعيوب تبني نظام الإدارة البيئية:ISO14001

لقد أظهر التنفيذ الفعلي لسلسة الايزو 14000 عدة مزايا مهمة منها[1]:

- التوافق مع التشريعات والمعايير الواردة في السياسات البيئية المحلية؛
- اعتراف المنظمات أن تطورها متعلق بالمصادر البيئية على نشاطها وهذا يدل على عمق الاهتمام بالبيئة؛
- منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يساهم في تقليل التكاليف؛
- إيجاد أسواق ومستهلكين جدد؛
- تعزيز صورة المنظمة لدى الموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعلقة مع المنظمة؛
- وعلى الرغم من هذه المزايا المهمة إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت لهذه المواصفة والتي أشارت إلى العديد من نقاط الخلل أو العيوب منها:
- تؤدي سلسلة المواصفات القياسيةISO14000 إلى هدر في الطاقة اللازمة من قبل المديرين لإقامة وتشغيل مثل هذا النظام؛
- يعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي لما يستخدمه من إجراءات وخطوات دقيقة وتنفيذ سلسلة أوامر؛
- إن النظام يهدف أساسا إلى مراعاة المصالح المنظمات الأخرى والبيئة على حساب المنظمة؛
- تكلف المنظمة مبالغ طائلة كتكاليف الاستشارات وبرامج المراجعة الخارجية؛
- هناك بعض التفاصيل المبهمة في المواصفة منها تحديد وتحليل الجوانب البيئية للمنظمة ووضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية.

[1] شتوح وليد، **مكانة نظام الإدارة البيئية ايزو 14000في تسيير المؤسسات الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، الجزائر، 2014، ص4.

الشكل رقم (2-2): نموذج نظام الإدارة البيئية للمعيار الدولي ISO14001



المصدر: حسيبة ابلعيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص:127.

إن تطبيق المؤسسة لنظام إدارة البيئة فعال هو في الحقيقة يحتاج إلى إيجاد نظم مراجعة بيئية ذات مستوى متميز وفعال تساعد على الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية للمؤسسة.

المبحث الرابع: ممارسات البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التطورات الراهنة الداعية لضرورة تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة أصبح الخيار الأخضر مطلب متنامي على المؤسسات العمل به خاصة أنه يعطي فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصاديات هيكلة جذرية مبنية على أصول بيئية تحث على تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي من خلال تبني الوظائف الخضراء.

ويمكن أن يوفر تحويل الاقتصاد إلى اللون الأخضر محركا جديدا للنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل الخضراء، وهذا التوجه يتقاطع مع توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تسعى لخلق مناصب العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، لكن في ظل الانفتاح العالمي للأسواق أصبحت المنافسة بين المنتجات على أكثر من مستوى، وإدماج المؤسسة الصغيرة لممارسات البعد البيئي أصبح ضرورة لتصريف منتجات خضراء صديقة للبيئة تتماشى مع التوجه العالمي والطلب الواعي للمستهلك، لتحقيق مكانة في الأسواق المحلية الوطنية أو المؤسسات الراغبة في التصدير.

المطلب الأول: الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل الإنتاج الأنظف أحد المداخل الأساسية في تضمين البعد البيئي في إدارة الإنتاج والعمليات، ويعد الإنتاج الأنظف أسلوب عمل يساهم في إكساب المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التي تتوفر لها الإمكانيات لتبني هذا المدخل- بصفة خاصة مستوى يمكنها من التميز على غيرها من المؤسسات المنافسة.

الفرع الأول: مفهوم الإنتاج الأنظف، مميزات وأهدافه:

أولا: مفهوم الإنتاج الأنظف

عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه: التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة للوقاية البيئية تطبق على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة الكلية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة[1]؛

كما يعرف أيضا على أنه: فلسفة لإدارة العمليات تركز على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة في جميع مراحل عمليات الإنتاج من أجل تقليص توليد النفايات والانبعاثات واحتواء الملوثات المصاحبة أو المترتبة عنها في مصدر توليدها[2].

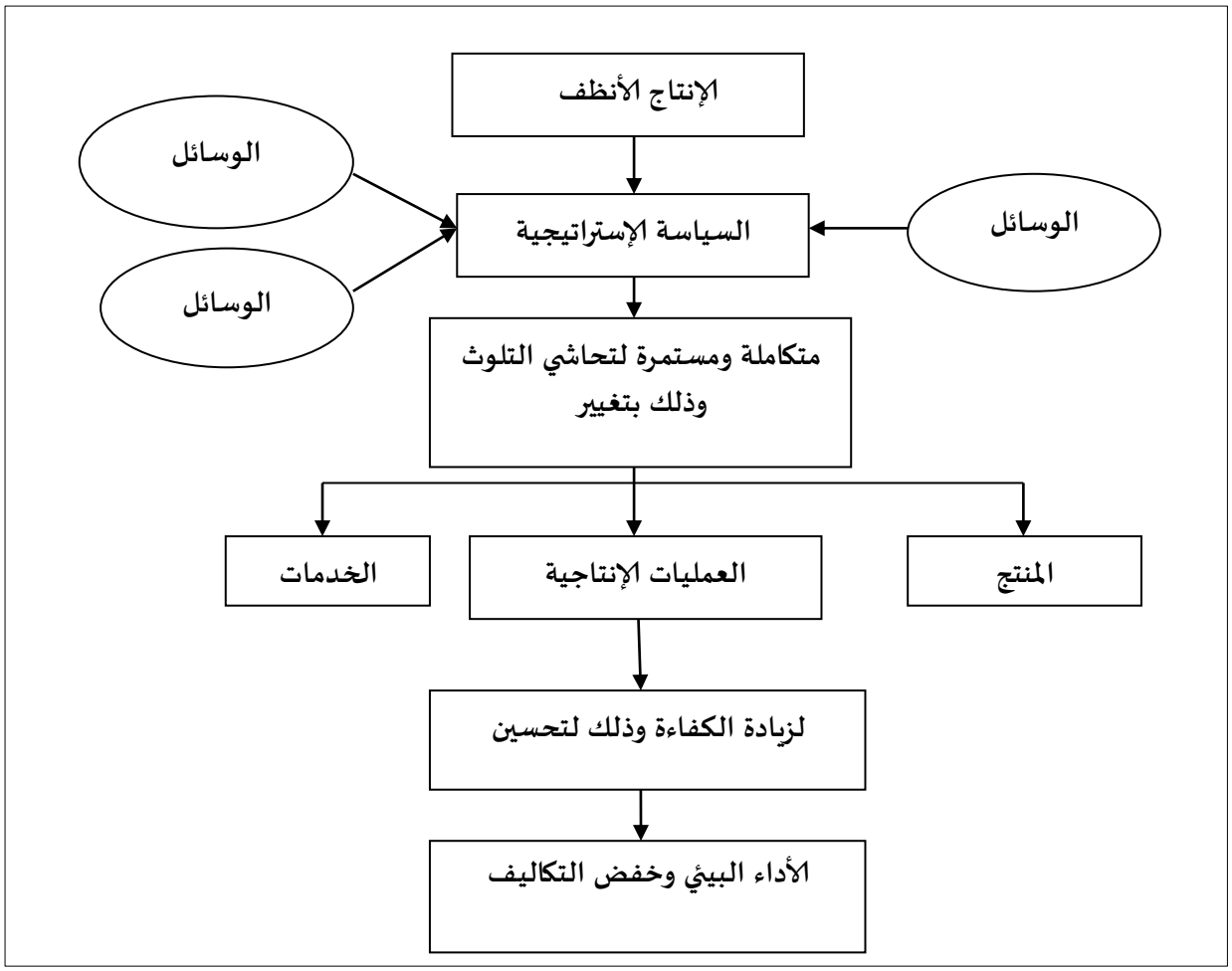
ويجب توافر شرطين أساسيين لكي تنتمي عملية ما إلى الإنتاج الأنظف هما: تحسين الأداء الاقتصادي، أي تقليل سعر التكلفة وبالتالي خفض سعر المنتج، والثاني هو تحسين الأداء البيئي، أي تقليل ردود فعل العملية الإنتاجية على البيئة وما يرتبط بها من عمليات أخرى مكملة مثل: استخراج المواد الخام، نقلها وتخزينها، نقل وتوزيع المنتج والتخلص من نفاياته.

---

[1] ارجع إلى: حماش وليد، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة ميدانية بمؤسسة جزائرية-** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 2011 ص115، صلاح الحجار، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة** ، ط1، القاهرة، 2003، ص71.

[2] عمر علي إسماعيل، **إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها على ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد115، 2014، ص287.

الشكل رقم (2-3): آلية الإنتاج الأنظف



المصدر: حسيبة ابلعيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 138.

ثانيا: مميزات الإنتاج النظيف:

- يختلف الإنتاج النظيف عن الحل التقليدي المتمثل في المعالجة في المرحلة الأخيرة(نهاية المدخنة)، حيث لا يفرق بين الإنتاج والمخلفات المتولدة عن الإنتاج ويسعى إلى زيادة كفاءة الإنتاج بالتوفيق بين المتطلبات والاشتراطات البيئية؛
- عند اعتماد تقنية الإنتاج النظيف فإن حجم المخلفات ينخفض تلقائيا مما يجعلها تتخلص من القيود والضوابط البيئية التي تفرضها السلطات العمومية وبالتالي يزيد من ربحية المؤسسة وقدرتها على المنافسة، وهذه الفوائد قد تكون أكبر من التكاليف المتولدة عن معالجة المخلفات.

ثالثا: أهداف الإنتاج الأنظف

الهدف الرئيسي للإنتاج الأنظف هو بيان إمكانية الحصول على وفورات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا، ويشمل ذلك[1]:

- معالجة المشاكل البيئية عند المصدر بدلا من معالجتها عند حدوثها؛
- تقليل الانبعاثات السامة والضارة والنفايات من المصدر؛
- تقليل استخدام الموارد غير المتجددة وإدارة الموارد المتجددة بشكل مستدام؛
- ضمان بقاء الموارد للأجيال القادمة؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية، وخفض استهلاك المواد الخام.

الفرع الثاني: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ومعوقاته

أولا. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

إذا كانت التكنولوجيا هي الأداة اللازمة لتجسيد إستراتيجية الإنتاج الأنظف داخل المؤسسة فهي بدورها تخضع لشروط خاصة مع مدى توافقها مع حماية البيئة، وتهدف المؤسسة الاقتصادية اليوم في ظل المتغيرات الحالية إلى المحافظة على ميزاتها التنافسية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا المتطورة والنظيفة بيئيا ويجب على المؤسسة أن تضع في الاعتبار مجموعة من الاعتبارات عند اتخاذ القرارات بخصوص جلب التكنولوجيا المتطورة:

- جلب التكنولوجيا التي تتوافق مع معايير الصحة والسلامة العالمية؛
- تدريب العمال على هذه التكنولوجيا خاصة في مجال معالجة النفايات والمواد الخطرة وهذا بالاتفاق مع الجهات المصنعة لهذه التكنولوجيا؛
- اختيار مواقع المشاريع التي تعمل بها التكنولوجيا دون إحداث ضرر بيئي؛
- دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا؛
- تحليل نماذج الأخطار ووضع السيناريوهات التي يمكن أن تجنبها على الأقل من أثارها إن حدثت؛

[1] مقيمح صبري، الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك،الجزائر، ص256.

ثانيا. معوقات الإنتاج الأنظف

على الرغم من أهمية إستراتيجية الإنتاج الأنظف إلا أنه توجد حواجز تحول دون اعتمادها خصوصا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية.

1. **المعوقات الاقتصادية:** محدودية القدرة على توفير تمويل داخلي: بالرغم من الإمكانيات والفوائد التي يحققها الإنتاج الأنظف، إلا أن منع التلوث بالمنشآت تعترضه عدة عوائق حقيقية في ما يتعلق بالتمويل الداخلي خاصة وأن أكبر المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحصول على التمويل.

تشمل المعوقات الداخلية التي تحول دون تطبيق الإنتاج الأنظف ما يلي[1]:

- عدم فهم وصعوبة التكهن بالتكاليف التي ستتحملها المؤسسة مستقبلا؛
- التركيز على الفائدة المتحققة على المدى القصير وتأثير ذلك على الإحجام عن استثمار طويل الأجل؛
- الإحساس بالمخاطرة عند استثمار في تعديل العمليات الإنتاجية حيث قد لا يأتي بالنتائج المرجوة بالنسبة للمنشآت التي تستخدم تكنولوجيا تقليدية.
- صعوبة الحصول على تمويل خارجي.

2. **المعوقات الفنية:** ينجم عن تحديث طرق ومعدات التصنيع لإدخال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بعض المشاكل الفنية مثل[2]:

- العمليات الجديدة قد لا تتناسب والمهارات المتاحة للعمالة الحالية؛
- الافتقار إلى المعلومات عن التقنيات الحديثة.
- القلق من أثر التغيير على جودة المنتج ورضا العميل؛
- عدم توفر التقنيات المتطورة في المشاريع الصناعية أو صعوبة الحصول عليها.

3. **المعوقات الاجتماعية:** تتسبب العمالة سواء من حيث الكم أو من حيث المؤهلات في إعاقة تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف والتي تحتاج عادة إلى عدد قليل من حيث العمال وذوي مؤهلات مناسبة للتكنولوجيات الحديثة وقد يواكب ذلك أيضا عدم التزام الإدارة العليا وضعف

[1] مصباحي سناء، **دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن: فرع سوق أهراس**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر،2013، ص156.

[2] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005،ص258.

تواصلها مع العمال إضافة إلى عوامل أخرى تعيق تنفيذ البرامج الإنتاج الأنظف منها على سبيل المثال[1]:

- غياب الوعي بأهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية المتكاملة وتطبيق مفاهيم حماية البيئة الحديثة؛
- انخفاض مستوى الوعي لدى نطاق واسع من المستهلكين بضرورة شراء المنتجات الملائمة بيئيا؛
- الاعتقاد الخاطئ لدى القائمين على هذه المؤسسات بأن الاستثمار في الإنتاج الأنظف غير مجد اقتصاديا،كما أنه يحمل في طياته مخاطر مالية.

الفرع الثالث: تكامل الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية

يمثل نظام الإدارة البيئية القاعدة الأساسية لتشجيع نشر فكر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث أن التطبيق السليم لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال منظومة يحقق أهداف اقتصادية وبيئية للمؤسسة والمجتمع وفق القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة.

لذلك يعتبر الإنتاج الأنظف الأداء الفعال لنجاح نظام الإدارة البيئية، ويظهر التكامل بينهما من خلال الأهداف التي تصبو إليها كل واحدة[2]:

- ضمان التنمية المستدامة والتحسين المستمر؛
- فوائد اقتصادية؛
- توافق مع القوانين والتشريعات البيئية؛
- تنمية الإدارة البيئية؛
- بدائل وابتكارات تكنولوجية.

ويجب إدخال تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من بداية المرحلة الأولى في نظام الإدارة البيئية وهي السياسة البيئية، حيث يجب أن تلتزم الإدارة العليا للمؤسسة بتنفيذ تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، ثم بعد ذلك تدخل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المراحل الأخرى.

[1] عبد الرزاق قلقول، **دور إستراتيجية الإنتاج الأنظف في الحد من التلوث البيئي في المؤسسة الصناعية لتحقيق تنمية مستدامة دراسة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012ص85.

[2] مقيمح صبري، مرجع سبق ذكره، ص258.

المطلب الثاني: التسويق الأخضر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن النظر إلى التسويق الأخضر على أنه ترجمة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للتسويق، والذي خرج إلى النور كاستجابة للتحديات البيئية المتزايدة في الزمن الحديث وتسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني هذا النوع من التسويق نتيجة لما يحقق لها من مزايا تنافسية.

الفرع الأول: تعريف التسويق الأخضر

لقد عرفه كل من **كوتلر وأرمسترونغ** بأنه "الحركة التي تتجه نحو قيام الشركات بتطوير منتجات مسئولة بيئيا. كما عرفه شارتر وبولونسكي بأنه عملية تسويق أو ترويج منتجات معتمدة على أدائها البيئي أي غير المضرة بالبيئة"[1].

ويمكن تعريف التسويق الأخضر بأنه "عملية نظامية شاملة تهدف إلى التزام منظمات الأعمال بتقديم منتجات، أنشطة ومفاهيم ، معلومات غير ضارة بالمجتمع والبيئة الطبيعية ومن جهة أخرى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم لطلب المنتجات غير الضارة بالبيئة".

الفرع الثاني: أهمية التسويق الأخضر

يحقق التسويق الأخضر فوائد كبيرة بالنسبة للمنظمات التي تتبنى هذا المفهوم ومن أهمها ما يلي[2]:

1. **تحسين سمعة المنظمة:** إن تبني فلسفة التسويق الأخضر يجعل المنظمة قريبة من عملائها وبالذات الذين لديهم توجه بيئي، فعندما تطبق المنظمة مفاهيم التسويق الأخضر وتتعامل في منتجات مرتفعة الجودة وتستخدم وسائل الإعلان الصادقة وتتعامل بطريق مسئولة بيئيا واجتماعيا يكون لها سمعة جيدة في السوق.
2. **تحقيق الميزة التنافسية:** من المتوقع أن يفتح منهج التسويق الأخضر آفاقا جديدة وفرصا سوقية مغرية أمام المنظمات التي تمارسه، مما يتيح لها المجال لتجنب المنافسة التقليدية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية في السوق .
3. **تحقيق الأرباح**: إن استخدام الأساليب الإنتاجية مرتفعة الكفاءة والتي تعتمد على مواد خام أقل أو معادة التدوير أو توفر الطاقة من شأنه تحقيق وفورات في التكلفة ومن ثمة زيادة في الأرباح.

---

[1] سميرة صالحي، **التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،22و23 نوفمبر 2011، الجزائر، ص412.

[2] حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، **التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،22و23 نوفمبر 2011، الجزائر، ص376.

4. **زيادة الحصة السوقية:** يرى OTTMAN أنه في ظل المشكلات البيئية المتزايدة فإن ولاء المستهلك للماركة السوقية سوف ينخفض بمرور الوقت وسوف يتحول المستهلكون لشراء المنتجات والعبوات الصديقة للبيئة.
5. **تحقيق الأمان في تقديم المنتجات و إدارة العمليات:** إن تبني المؤسسات التسويق الأخضر من شأنه أن يجعلها تسعى دائما لتقديم ما هو أفضل للمستهلكين المهتمين بالبيئة، وذلك بالتركيز على إنتاج سلع أمنة وصديقة للبيئية بالرفع من كفاءة عملياتها الإنتاجية مما يخفض من مستويات التلف والتلوث البيئي الناجم عن العمليات الإنتاجية.
6. **ديمومة الأنشطة:** إن تجنب المؤسسات للملاحقات القانونية وكسب تأييد المجتمع بسبب القبول العام لأهدافها، يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجاتها الصديقة للبيئة، ودعم عملياتها وأنشطتها التسويقية.
7. **الحوافز الشخصية:** يقدم التسويق الأخضر الفرص والحوافز للمديرين المسئولين بالمنظمة لإتباع الأساليب الحديثة والفعالة في تقديم المنتجات الصديقة للبيئة ودعم عملياتها وأنشطتها التسويقية.

الفرع الثالث: أبعاد التسويق الأخضر

يستند تطبيق منهج التسويق الأخضر إلى أربعة أبعاد رئيسية تشمل[1]:

أولا . إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها: لقد تغير المفهوم التقليدي في التعامل مع النفايات وبقايا الصناعة ضمن التسويق الأخضر، حيث أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد منها بدلا من كيفية التخلص منها، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية. أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات.

ثانيا. إعادة تشكيل مفهوم المنتج: يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها. فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى. أما التغليف، فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.

ثالثا. وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة: يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريبا منها. وهذا يعني أن سعر السلعة (التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب أن يوازي القيمة التي

[1]. 13. Peattie, K. (1992), Green Marketing, 1st edn, Longman Group Ltd., P. 105.

يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.

رابعا. جعل التوجه البيئي أمرا مربحا: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة. ومن مزايا هذا التوجه الاستراتيجي هو أن الهيئات الرسمية والغير رسمية تروج للتوجهات البيئية بشكل طبيعي ومستمر من خلال أجهزة الإعلام المختلفة. وفي ذلك مساعدة ودعم مجاني من هذه الجهات لجهود الترويج الخاصة بالمنظمات التي تتبنى منهج التسويق الأخضر. وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا، وخاصة في المدى الطويل.

الفرع الرابع: آليات ومتطلبات التسويق الأخضر

عند التفكير بتبني فلسفة التسويق الأخضر بنجاح يجب على المنظمة أن تقوم بحزمة من الإجراءات لتمهيد الطريق أمامها تشمل:

- دراسة واسعة للمسائل البيئية في الوقت الحالي في المنظمة؛
- إيجاد نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية الناجمة عن أداء المنظمة؛
- وضع سياسية بيئية واضحة وواقعية بأهداف وبرامج المنظمة؛
- مراقبة وتطوير برامج التسويق الأخضر في ظل القوانين والتشريعات المتغيرة؛
- استخدام الوسائل المناسبة لتدريب وتأهيل العاملين ضمن التوجه البيئي في المنظمة؛
- المشاركة في دعم وتأسيس المنظمات الاجتماعية التي تعنى بشؤون البيئة والمجتمع؛
- دعم البرامج والجهود البيئية على كافة المستويات.

المطلب الثالث: البحث والتطوير في إطار إدماج البعد البيئي ضمن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل وظيفة البحث والتطوير مكانة مهمة في تنظيم المؤسسة بكيفية تسمح بالتنقل الجيد للمعلومات سواء كانت خارجية عبر وظيفة التسويق أو من مشاكل فنية تجابه العملية الإنتاجية من خلال وظيفة الإنتاج وكذلك المعلومات الناتجة عن العلم والتكنولوجيا المتاحة. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان خصب للبحث والتطوير والإبداع والابتكار.

إن الدور الأساسي الذي تلعبه إدارة البحث والتطوير على مستوى المؤسسة في ظل تبنها لمفهوم الاستدامة والمسؤولية البيئية يكمن في: إجراء الأبحاث التي تقلل من ظاهرة التلوث أي الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في البرامج البحثية المستقبلية.

الفرع الأول: تعريف البحث والتطوير البيئي

يقصد بالبحث والتطوير في مجال الاستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية أنه النشاط الإبداعي الذي يتم عل أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة البيئية في المؤسسة واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق عائد مجزي

كما يمكن القول أن البحث والتطوير البيئي هو الفحص المتعمق الهادف إلى اكتشاف معرفة بيئية جديدة بأمل أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج أخضر جديد أو عملية نظيفة جديدة أو في اكتشاف تحسين جوهري للموجود لأي منهما[1]

الفرع الثاني: أنواع البحث البيئي

تتمثل في[2]:

- **البحث الأساسي أو النظري:** يهتم بالدراسة النظرية للبيئة المحيطة بالمؤسسة ومختلف العوامل المؤثرة فيها من مدخلات عمليات الإنتاج الخاصة بالمؤسسة وصولا إلى المنتج النهائي.
- **البحث التطبيقي:** يهتم ببحث وتجريب المنتجات النهائية بهدف تحديد أثرها البيئي وبالتالي محاولة تقليل نسبة تلويثها للبيئة.
- **التطوير البيئي:** يقصد به عملية إضفاء التحسينات والتعديلات على المنتجات القديمة التي ثبت تأثيرها السلبي على البيئة وهو كذلك تحويل نتائج البحث أو المعارف إلى خطة أو تصميم لمنتج أخضر جديد أو خدمة جديدة أو أسلوب تقني جديد أو التحسين الجوهري لمنتج أو خدمة أو أسلوب تقني معروف سواء كان ذلك بغرض البيع أو الاستخدام.

الفرع الثالث: إجراءات عملية البحث والتطوير البيئي

إن عملية البحث والتطوير تبدأ أساسا بجمع المعلومات عن المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة وبعد عملية جمع المعلومات تأتي عملية تقديم وغربلة الأفكار والتي تترجم إلى مجموعة من الأبحاث تدور مجملها حول:

- أبحاث تهدف إلى التقليل من التلوث الهوائي؛
- أبحاث تهدف إلى الحد من المخلفات السامة؛
- أبحاث تهدف لإعادة استعمال المخلفات السائلة ؛
- أبحاث تهدف إلى رسكلة المخلفات الصلبة؛

[1] مريم قطوش، برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 ص129.

[2] نفس المرجع.

- أبحاث تهدف إلى مصادر جديدة للطاقة النظيفة؛
- أبحاث تهدف إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج تؤدي إلى تطبيق الإنتاج الأنظف؛
- أبحاث تهدف إلى اكتشاف منتجات جديدة صديقة للبيئة؛
- محاولة تطوير وتحسين المنتجات الموجودة وطرق الإنتاج السائدة في المؤسسة بما يتماشى مع البعد البيئي.

المطلب الرابع: المحاسبة البيئية

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة البيئية

إن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لأغراض المحافظة على البيئة، إنما تتطلب تركيز المحاسبين في المنظمات، بصورة مستمرة، على الاقتصاديات المحتملة ومنافع الإدارة الداخلية الأخرى التي يمكن تحقيقها من استحداث المحاسبة البيئية المستدامة **Environmental Accounting** .

تعددت مسميات هذا النوع من المحاسبة مثل: المحاسبة الخضراء، المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة والمحاسبة البيئية والاقتصادية، لكن أيا كانت المسميات فهي تعني: شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها المؤسسات للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع[1].

وتعرف أيضا بأنها "تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية عملا بمبدأ من يلوث يدفع".

وقد عرفت المحاسبة البيئية من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين على أنها "تحديد وتجميع وتحليل والإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية على مستوى المؤسسة"[2].

إن الهدف الأساسي من المحاسبة البيئية يتمثل في الإفصاح عن التزامات الشركة عن الأضرار التي تسببها للبيئة وفي المقابل فإن قياس أثر نشاط المؤسسة على البيئة يمكن أن يتم تحديده من عدة جوانب من أهمها :

---

[1] حمزة رملي، إسماعيل زحوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي21و22 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص338.

[2] حنيش فتحي، **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص137.

- قياس أثر التلوث ووضع الخرائط للمدى المقبول للتلوث وحدود الخطر وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد خرائط جودة الإنتاج ؛
- حجم وطبيعة مساهمة الوحدة في المشروعات البيئية ومدى تأثيرها والحاجة إليها؛
- مدى تأثير نشاط المؤسسة على الضوضاء أو الإزدحام أو الإستهلاك والخدمات المتاحة .

الفرع الثاني: أشكال المحاسبة البيئية

إن من أشكال المحاسبة البيئية ما يلي[1]:

أولا. المحاسبة الإدارية البيئية : في المحاسبة الإدارية البيئية هناك تركيز خاص على أوجه توازن المادة والطاقة ومعلومات التكلفة البيئية ويصنف هذا النوع من المحاسبة إلى :

1. المحاسبة البيئية الجزئية : وهي أداة محاسبة بيئية داخلية تستخدم لتحديد نشاط استثماري أو مشروع يتعلق بالحفاظ على البيئة من بين جميع عمليات التشغيل وكذلك لتقييم الآثار البيئية لفترة معينة .

2. المحاسبة البيئية للتوازن البيئي: وهي أداة محاسبة بيئية داخلية تستخدم لدعم مفهوم الخطط والأفعال والتحقق والتصرف لأنشطة الإدارة البيئية المستدامة .

3. المحاسبة البيئية للشركات: أداة تستخدم لإطلاع العامة على المعلومات ذات الصلة والتي جمعت وفقاً للمحاسبة البيئية ويمكن أن يشار إليه على أنه التقرير البيئي للشركة .

ثانيا. المحاسبة المالية البيئية: تركز المحاسبة المالية البيئية على إعداد تقارير تكاليف الإلتزامات البيئية وغيرها من التكاليف البيئية المهمة الإخرى .

الفرع الثالث: أهمية المحاسبة البيئية

يمكن تلخيص منافع المحاسبة البيئية في[2]:

أولا. الإلتزام: تساهم المحاسبة البيئية في حماية البيئة والالتزام بكفاءة الكلفة مع القوانين البيئية والتعليمات الدائمة المطبقة في السياسات البيئية وذلك من خلال:

- تخطيط وتنفيذ استثمارات رقابة التلوث؛
- دراسة شراء بدائل ذات كفاءة في الكلفة كبائل للمواد السامة؛
- التقرير عن النفايات والانبعاثات في البيئة إلى الدوائر القانونية المسئولة.

1. مقال منشور على الانترنت بعنوان: المحاسبة البيئية في: 3 نوفمبر، 2010 على الرابط:
http://www.almohasb1.com/2010/11/environmental-accounting.html

[2] نفس المرجع، ص139.

ثانيا. الكفاءة الاقتصادية: تدعم المحاسبة البيئية بتخفيض التكاليف والمؤثرات البيئية في أن واحد عن طريق الكفاءة في استخدام الطاقة والماء والمواد في العمليات الداخلية والمنتجات النهائية ومن خلال:

- المتابعة الدقيقة لتدفقات الطاقة والمواد والنفايات؛
- تخطيط وتنفيذ مشاريع زيادة كفاءة الطاقة والماء والمواد؛
- تقييم العائد السنوي الإجمالي على الاستثمارات في نشاطات الكفاءة الاقتصادية.

ثالثا. الموقع الاستراتيجي: تساهم المحاسبة في تقييم وتنفيذ البرامج الحساسة للبيئة وكفاية الكلفة للتأكد من موقع المنظمة الإستراتيجي في الأجل الطويل من خلال:

- العمل مع الموردين لتصميم منتجات تغطي السوق الخضراء؛
- تخمين الكلفة الداخلية للقوانين المستقبلية المحتملة؛
- التقرير إلى ذوي المصلحة؛

الفرع الرابع: مهام المحاسبة البيئية

تساعد المحاسبة البيئية على مستوى الشركات الإدارة في معرفة فيما إذا كانت الشركة تضطلع بمسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة أثناء سعيها نحو تحقيق أهدافها التجارية وتولى المحاسبة البيئية القيام بالمهام التالية:

- الإيفاء بالمتطلبات التنظيمية؛
- تشغيل مصنعها بطيقة لا ينجم عنها أضرار بيئية؛
- الترويج لثقافة ومفهوم السلامة البيئية في العمل بين الموظفين؛
- الإفصاح للمساهمين عن مقدار وطبيعة التدابير الوقائية المتخذه من قبل الإدارة؛
- ضمان عملية النقل والتخلص الأمن من النفايات الخطرة.

المطلب الخامس: استراتيجية إدارة واستدامة الموارد البشرية

يتوجب على إدارة الموارد البشرية المستدامة الاهتمام قدر الإمكان بالعديد من القضايا المهمة ذات الصلة بها وهذا في إطار التوجه نحو تعزيز المؤسسات المستدامة ومساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة بما تحمله من مبادئ نبيلة تتعلق بالأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة وسيتم التركيز على الأطراف الداخلية وذلك بالتطرق إلى[1]:

1. **الإدماج التدريجي للداخلين الجدد**: على المؤسسة وضع سياسة توظيف شفافة للمرشحين؛
2. **أداة إدماج ومتابعة:** تسمح لهم بالفهم الجيد لثقافة المؤسسة، مهامهم، القيم، وقواعد العمل، بالإضافة إلى مشرف يضمن الربط بين الداخلين الجدد والمؤسسة.
3. **المساهمة الفعالة في الاندماج وتكوين العمال:** على المؤسسة ضمان دورها التعليمي والاجتماعي في التوظيف والتكوين لكل من المهنيين والمتربصين؛
4. **المساهمة في إدماج الأشخاص المعاقين:** على المؤسسة أن تكون متضامنة حيث تخصص كل سنة مناصب خاصة بالمعاقين؛
5. **التحديث الدائم للموارد البشرية:** على المؤسسة أن تلتزم بعناية وتطوير القابلية للتشغيل وكفاءة العمال فكل موظف جديد له أدوات تكوين متكيفة مع حاجياته وآفاق تطوره؛
6. **ممارسة التسيير المسئول والعادل للشغل والمسار الوظيفي:** على المؤسسة الالتزام بالتسيير العادل للعمل والمسار الوظيفي لعمالها كل حسب كفاءته رغبته وإمكانيات المؤسسة ويمكن ذلك من تطوير وتغيير المسؤوليات خلال حياته المهنية؛
7. **تبيان المرونة في تنظيم العمل:** على المؤسسة تعديل تنظيمها على حسب حاجيات الزبون، وضع أدوات مرنة، تنشيط العمل عن بعد، الوقت الإضافي لمواجهة الطلب ...الخ؛
8. **الأخذ في الاعتبار الطموحات الفردية**: على المؤسسة أن تعطي كل فرد الحق في التعبير عن طموحاته وغاياته الفردية ويتحقق ذلك من خلال تشجيع المشروعات الفردية ؛
9. **التنبؤ بأمن الأشخاص:** المؤسسة مسئولة عن أمن موظفيها وعليها أن تتنبأ بالمخاطر المتوقعة والاستثمار في أمن مناصب الشغل.

[1] حمزة مقيطع، **دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية دراسة مقارنة بين مؤسستين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ،2011، ص71-72

المبحث الخامس: التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون المختلفة مع بلدان العالم، والتوجه العالمي الجديد عمدت مجموعة من الدول النامية إلى الدخول في مرحلة جديدة من حيث تأهيل مؤسساتها الاقتصادية بمختلف أصنافها ومجالات عملها.

وانطلاقا من هذا الاعتبار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وخاصة منها المتوجهة نحو التصدير مطالبة قبل غيرها بالشروع في أقرب الآجال في عملية التأهيل البيئي واعتماد المواصفات المطلوبة مثل ISO9000 وISO14000 والتي ستصبح للبعض منها شرطا لا بد منه لدخول الأسواق الأوروبية، كما أن بقية المؤسسات مطالبة باعتماد الحد الأدنى من المتطلبات البيئية وخاصة منها المتعلقة بالتصرف البيئي المربح.

المطلب الأول: ماهية التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التأهيل البيئي بأنه "مشروع يستهدف إعداد المؤسسة لمواجهة مقتضيات أسواق حرية التبادل خاصة في ما يتعلق بتحديث تجهيزاتها وبوجه أخص رفع قدرتها التنافسية"[1].

ويعرف أيضا على أنه "التأهيل الاقتصادي والصناعي للارتقاء إلى مصاف المنتجات العالمية عالية الجودة والمحترمة لسلامة البيئة وصحة الإنسان، حيث يلزم مشروع التأهيل البيئي كل أصحاب المؤسسات ومنتجي الخدمات على توفير مواد استهلاكية غير ملوثة مما يساهم في تغيير أنماط الاستهلاك في اتجاه الاستدامة ودفع الصادرات الوطنية واكتساب المزيد من الأسواق الخارجية للبلاد"[2].

إن التأهيل البيئي هو منظومة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير المادية وغير المادية بغرض الالتزام بالمقاييس والمواصفات البيئية والصحية والسلامة لمنتجاتها وطرق إنتاجها التي تشترطها الدول المستوردة.

المطلب الثاني: أهداف التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى عملية التأهيل البيئي إلى تأهيل المؤسسات ومساعدتها على إنتاج مواد وخدمات محترمة للبيئة وذلك في قطاعات حيوية تشتد المنافسة الدولية بشأنها كالنسيج والصناعات الغذائية والسياحة ومواد التنظيف. كما أن هذه العملية تهدف لتحقيق عدة جوانب منها :

---

[1] حنيش فتحي، مرجع سبق ذكره،ص43.

[2] منيرة سلامي، منى مسغوني، **إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي:22و23 نوفمبر،2011، ص198.

- النهوض بالإنتاج الصناعي النظيف وتدعيم نقل التقانات البيئية الملائمة بالنسبة للمؤسسات الصناعية؛
- تكوين أطر المؤسسات الصناعية في مجال التصرف والتدقيق البيئي والتحكم في استهلاك الطاقة والماء ؛
- تقديم الإحاطة الفنية للمؤسسات الصناعية في مجال تطوير طرق الإنتاج والتحكم في الموارد والمواد الأولية المستعملة ؛
- تنمية القدرات الوطنية في مجال التصرف البيئي ؛
- تركيز منظومة التصرف البيئي حسب المواصفات العالمية وذلك لفائدة العديد من المؤسسات؛
- تحفيز الموظفين على الإبداع لتقليل التكاليف البيئية مع زيادة وعيهم بقضايا الأمن والسلامة المهنية، وذلك بتزويدهم بالتدريب حتى يمكنهم تنفيذ مسؤولياتهم البيئية بفاعلية؛
- تشجيع المؤسسات على الحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية.

المطلب الثالث: البرامج المدمجة للتأهيل البيئي الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: آليات حماية البيئة والتأهيل البيئي للمؤسسات في الجزائر

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالبيئة من خلال القيام بعدة إجراءات لحماية وتعزيز الثقافة البيئية في المؤسسات نذكر منها[1]:

أولا. الإجراءات المؤسساتية والتشريعية في المجال البيئي: تبنتها الجزائر لأجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية التي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الأخضر عن طريق بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات ومناصب العمل ومكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة، من خلال تسيير أمثل للنفايات وعمليات التطهير وتحقيق هذه الأهداف تطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية.

1. **الإجراءات المؤسساتية:** تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972 استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 وكانت أول جهاز مركزي متخصص في حماية البيئة، وفي أوت 1977 تم حل هذه اللجنة وتحويل مصالحها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها، مما أضفى عليها طابعا شكليا محضا. وبعد التعديل الحكومي لسنة 1979 أحدثت

[1]. فريد عبة واسماعيل مناصرية، **آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص ص: 8-11.

كتابة الدولة للغابات والتشجير وانحصرت صلاحياتها في حماية البيئة، ولم تعمر إلا سنة واحدة ليعاد تنظيمها بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، وفي شهر جويلية 1983 تم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE، ونتيجة لعدم الاستقرار أعيد إسناد مصالح البيئة بعد سنة واحدة إلى مصالح الري والغابات، على أثر التعديل الحكومي لسنة 1984، وتولت إدارتها عدة مديريات مكلفة وقد استمرت إلى غاية 1988، إذ ألحقت حماية البيئة بوزارة البحث الداخلية وقد استمر هذا الوضع إلى غاية 1996 أين تم استحداث كتابة الدولة للبيئة والتي عرفت نوع من الاستقرار وقد تلاها استحداث المفتشيات الولائية، أخيرا ونظرا لأهمية حماية البيئة تم تخصيص لها لأول مرة وزارة خاصة بها هي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة2001، ليلحقها إنشاء المديريات الولائية سنة 2003.

2. **الإجراءات القانونية:** إن تشلريعات حماية البيئة في الجزائر بدأت فعليا من خلال القانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة، الذي نص على أن " مجموعات الجماعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق إجراءات حماية البيئة"، ثم قانون 12-84 المؤرخ في 23جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، الذي عدل بقانون رقم 20-91 المؤرخ في 2ديسمبر 1991 والمتضمن النظام العام للغابات، والنصوص التنظيمية المطبقة له، ثم صدر القانون رقم 19-01المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الذي تمت المصادقة عليه في 15ديسمبر 2001 والذي نص على ضرورة تقليص إنتاج النفايات والوقاية منها، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، كما أقر ضرورة إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة هذه النفايات، كما جسد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها.

ثم صدر القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو، الذي ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى إعتمادا على أدوات التخطيط المتمثلة في المخطط الجهوي لجودة الهواء PRQA؛ ومخطط حماية الجو PPA؛ ومخطط التنقل الحضري PDU. ليأتي في الأخير قانون رقم 10-03المؤرخ في 19جويلية سنة 2003، ويتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تنص المادة الثانية منه إلى: تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة ؛ ترقية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة ؛ إصلاح الأوساط المتضررة ؛ ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء ؛ دعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في حماية البيئة.

ثانيا. الإجراءات الاقتصادية والتكنولوجية: وهي وسائل أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق وهي عبارة عن جملة من الحوافز تفرضها لأجهزة حماية البيئة على بعض السلع والأنشطة التي تثبت التلوث البيئي.

1. **الإجراءات الاقتصادية:** إن الإستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة ارتكزت في شقها الاقتصادي على: الجباية البيئية، تحويل الدعم أو رفعه.

- **الجباية البيئية**: وهي عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة له نظير تلويث البيئة إن هذه الأموال تذهب للبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا بالإضافة إلى التدابير الأخرى كالرسوم البيئية التي نعتبرها من أهم الوسائل الردعية في عملية حماية البيئة انطلاقا من مبدأ الملوث يدفع حيث تعتبر الرسوم البيئية الأداة الأساسية في تطبيق هذا المبدأ وقد استحدثت مجموعة من الرسوم منها: الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، الرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية، الرسم على الوقود، الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية، الرسوم على الانبعاثات الصلبة.
- **الإنفاق الحكومي:** في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة -2001-2004 بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28.9 مليار دينار جزائري.
- **سياسة تخفيض الدعم:** وذلك لأجل تشجيع التقليل من استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد.

2. **الإجراءات التكنولوجية:** وهي طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة ومستعملة بكثرة في الدول المتقدمة حيث تستعمل تقنيات متطورة لتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة أو الدخان في الجو وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة.

الفرع الثاني: آليات الإدارة البيئية في الجزائر

تم وضع برنامج و خطط وطنية يتم من خلالها تقديم الدعم المالي و التقني للمؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات مطابقة للمواصفات الدولية المتعلقة بالبيئة بالذكر على سبيل المثال[1]: ISO14000، 14001، 14065، 14064، 14067، في هذا السياق أعتمد برنامج بيئي وطني يمتد من سنة2001إلى 2010، يدعم فيه الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث. المؤسسات التي تحترم المعايير البيئية عند الإنتاج أو تقديم الخدمات.

[1]. بلعادي عمار ورمضاني لطفي، **حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08ماي ،1945قالمة، ص ص: 7-9.

كما وضعت إستراتيجية التنمية المستدامة في إطار احترام جدول عمل القرن 21، من خلال خطة عمل وطنية للبيئة (PANE) وذلك بالحرص على مايلي:

- وصف و معرفة المشاكل الرئيسية للبيئة؛
- تحديد الأسباب المباشرة و الغير مباشرة؛
- تأسيس جدول الأولويات لمعالجتها؛
- تحديد سياسة بيئية و اقتراح إجراءات مؤسسية و قانونية لتدعيم فترات التكفل؛
- تشخيص الاحتياجات و الاستثمارات لمواجهة لوازم تنفيذ الأجندة Agenda 21.

كما تم أيضا إدماج الرسم الإيكولوجي منذ 2005 انطلاق من تكريس مبدأ "على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن" و في السياق نفسه ثم إدراج الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005. بالاضافة لجملة من القوانين البيئية الأخرى[1].

[1]. بلعادي عمار ورمضاني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-9.

خلاصة الفصل الثاني

أصبح إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسة أمرا ضروريا لاستمرار العملية التنموية، إن هذا التوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية جاء نتيجة للضغوطات الحكومية التي سارعت في إصدار القوانين وسن التشريعات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية المحفزة والمعاقبة ،ثم ضغوطات الأطراف أصحاب المصالح لحماية البيئة، وتنتهج المؤسسات في هذا الإطار مجموعة من السلوكيات فإما أن يكون دفاعيا، مسايرا أو أن يكون واعيا.

والأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية يتجسد من خلال تسطير سياسة بيئية واضحة المعالم تظم الإجراءات على المستوى الإداري، وأهمها الإدارة البيئية التي تعنى بالتطلعات والخطوات البيئية في المؤسسة، من خلال تطبيق المواصفة الدولية ISO14000، وإجراءات عملية تتمثل في التحول إلى الوظائف الخضراء لما تحققه من أثار ايجابية على البيئة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وآثار على المؤسسة من خلال تحقيق وفورات مادية وتحقيق مزايا تنافسية هذا ما فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل الشريحة الأكبر من عدد المؤسسات تبني منظومة التأهيل البيئي الرامية لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.